

## ٢٠ - الحالة في تشاد والسودان

## الإجراءات الأولية

ويدعو إلى الحوار السياسي وتسوية الأزمة المتواصلة داخل تشاد عن طريق التفاوض؛

ويؤكد من جديد أيضا سيادة تشاد والسودان واستقلالهما وسلامتهما الإقليمية؛

ويهيئ بدول المنطقة التعاون من أجل كفالة استقرارها المشترك؛

ويلاحظ مع بالغ القلق تدهور العلاقات بين تشاد والسودان، ويحث حكومتي البلدين على أن تقيدا بالتزامهما بموجب اتفاق طرابلس المبرم في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وأن تشرعا سريعا في تنفيذ تدابير بناء الثقة التي اتفق عليها طوعا؛ وساوره القلق إزاء حالة اللاجئين القادمين من منطقة دارفور في السودان ومن جمهورية أفريقيا الوسطى وكذلك إزاء حالة آلاف المشردين في داخل تشاد.

### البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في الجلسة ٥٥٩٥، المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٤٤١، المعقودة في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، دعي ممثل تشاد إلى الاشتراك في المناقشة. واستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي قدم تقريرا عن زيارته إلى السودان وتشاد. شدد فيه على أهمية تنفيذ اتفاق السلام في دارفور واجتذاب الذين لم يوقعوا عليه للمشاركة؛ وتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان فورا وبدرجة كبيرة؛ واتخاذ خطوات عملية للتعميل بتحويل البعثة إلى عملية تابعة للأمم المتحدة؛ والتأكد من تأمين وصول شريان المساعدات الإنسانية وتمويله. وأعرب عن أسفه للأزمة الإنسانية، لا سيما في جنوب دارفور. وأفاد

### البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في الجلسة ٥٤٢٥، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٤٢٥، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون "الحالة في تشاد والسودان"، ووجه الرئيس (الصين) انتباه المجلس إلى الرسالة المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من ممثل تشاد<sup>(١)</sup>، والتي أعربت فيها تشاد عن قلقها حيال اعتداء السودان على تشاد وتهديده لمؤسسات الدولة. وحث ممثل تشاد الأمين العام على اتخاذ التدابير اللازمة التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة لوضع حد للعدوان على تشاد. وقد دعي ممثل تشاد إلى الاشتراك في المناقشة. وأدلى الرئيس ببيان باسم المجلس<sup>(٢)</sup>، وكان في جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

يرحب بالإحاطة التي قدمها الأمين العام في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بشأن العلاقات بين تشاد والسودان، ويؤيد قلقه البالغ إزاء الحالة السياسية والأمنية وعدم الاستقرار على امتداد حدود تشاد مع السودان؛

ويرحب ببعثة تقصي الحقائق التي أوفدها الاتحاد الأفريقي إلى تشاد؛

ويؤيد بيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الذي يدين فيه بشدة هجمات المتمردين على نجامينا وعلى مدينة أدري شرقي البلاد؛

(١) S/2006/256.

(٢) S/PRST/2006/19.

سيسهم في استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة ولا سيما في تشاد  
وجمهورية أفريقيا الوسطى؛

ويعرب عن قلقه إزاء استمرار التوترات بين تشاد والسودان،  
ويحث الدولتين على الوفاء الكامل بالواجبات التي أخذها على  
عاتقهما فيما يتعلق باحترام حدودهما المشتركة وتأمينها في اتفاق  
طرابلس المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

### البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في الجلسة ٥٦٢١، المعقودة في ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٢١، المعقودة في ١٦ كانون  
الثاني/يناير ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير  
الأمين العام عن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى<sup>(٥)</sup>. وقد  
لاحظ الأمين العام في تقريره، أن الحالة في المناطق الحدودية  
تدهورت بشكل كبير وهي تشكل خطرا كبيرا على السلام  
والأمن في المنطقة بأكملها، وأضاف أن الصراع في دارفور  
امتد آثاره بوضوح إلى تشاد، وتبدو الصراعات في دارفور  
وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى مترابطة بشكل متزايد.  
وأعرب عن قلقه الشديد إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق  
الإنسان في المنطقة. ولاحظ أعمال القتال الحالية بين  
الحكومات المعنية والجماعات المتمردة، ولم ير سوى آفاق  
محدودة لعملية حوار ومصالحة جديدة. ومن ثم أعرب عن  
اعتقاده أن الشروط اللازمة لعملية فعالة من عمليات الأمم  
المتحدة لحفظ السلام لا تبدو قائمة. ومع ذلك، إذا قرر  
مجلس الأمن متابعة فكرة إنشاء وجود متعدد الأبعاد للأمم  
المتحدة في شرق تشاد والشمال الشرقي لجمهورية أفريقيا  
الوسطى، قد يوصي الأمين العام بنشر بعثة قوية للرصد

بمخرج عدد من المظاهرات التي اتسمت بالعنف على اتفاق  
السلام في مخيمات المشردين داخليا، مشيرا إلى أهمية تحسين  
الأمن في تلك المخيمات. وفيما يتعلق بالحالة في تشاد،  
أعرب أيضا عن قلقه إزاء أمن السكان المدنيين والعاملين في  
مجال الإغاثة في شرق تشاد. ولاحظ الانعدام الكامل تقريبا  
للقانون والنظام في المنطقة، وأعرب عن أسفه لاستهداف  
مختلف الجماعات المسلحة للاجئين والأشخاص المشردين  
داخليا، بمن فيهم الأطفال، بغية تجنيدهم. وأفاد بأن الرئيس  
التشادي أشار إلى أن حكومته تفتقر إلى القدرات اللازمة  
لكفالة الأمن والحماية للسكان المدنيين في شرق تشاد،  
مسلطا الضوء على عدد من الخيارات التي يمكن تدارسها،  
من بينها تقديم المساعدة للحكومة التشادية<sup>(٣)</sup>.

وفي الجلسة ٥٥٩٥، المعقودة في ١٥ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، دعي ممثل تشاد إلى الاشتراك في  
المناقشة. وأدلى الرئيس (قطر) ببيان باسم المجلس<sup>(٤)</sup>، وفي  
جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

يعرب عن قلقه البالغ إزاء زيادة الأنشطة العسكرية  
للجماعات المسلحة في شرق تشاد؛

ويدين بشدة جميع محاولات زعزعة الاستقرار بالقوة،  
ويعرب عن قلقه إزاء التهديد الذي ينشأ عن زيادة الأنشطة العسكرية  
للجماعات المسلحة في شرق تشاد بالنسبة لسلامة السكان المدنيين  
والعاملين في المجال الإنساني ومواصلة عملياتهم في الجزء الشرقي  
من البلد؛

ويشدد على أن إيجاد تسوية سلمية للصراع في دارفور، وفقا  
لاتفاق سلام دارفور وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع،

(٣) S/PV.5441، الصفحات ٢-٧.

(٤) S/PRST/2006/53.

(٥) التقرير الوارد في الوثيقة S/2006/1019، المقدم عملا بالفقرتين

٩ (د) و ١٣ من القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦).

يؤكد من جديد قلقه إزاء استمرار انعدام الاستقرار على طول الحدود بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وإزاء الخطر الذي يشكله ذلك على سلامة السكان المدنيين وعلى سير العمليات الإنسانية؛

ويشير إلى اعترام الأمين العام الإذن بعودة بعثة التقييم التقني فوراً إلى المنطقة بغرض إتمام ملاحظاتها التي كانت قد أُعيقَت لدواع أمنية، ويطلب إليه القيام، بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٧، بتقديم توصيات بصيغتها المستكملة والنهائية بشأن حجم وبنية وولاية وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة.

ويطلب إلى الأمين العام أن يوفد في أقرب وقت ممكن بعثة تحضيرية إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، بالتشاور مع حكومتيهما، على النحو المتوخى في الفقرة ٨٨ من تقريره.

والحماية. وفي غضون ذلك، قد يرغب مجلس الأمن في النظر في الإذن بإرسال فريق متقدم إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لجمع المزيد من المعلومات عن الحالة في المناطق الحدودية، وبحث إمكانات التوصل إلى اتفاق سياسي، والقيام بالمزيد من التخطيط التفصيلي والإعداد اللوجستي.

وقد دعي ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في المناقشة. وأدلى الرئيس (الاتحاد الروسي) ببيان باسم المجلس<sup>(٦)</sup>، وكان في جملة ما أورده المجلس، في البيان أنه:

(٦) S/PRST/2007/2.

## ٢١ - الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

### الإجراءات التمهيدية

إلى المشاورات التي أجريت مع السلطات في كلا البلدين والجهات المعنية صاحبة المصلحة في الميدان<sup>(٧)</sup>.

وقدم الأمين العام تفاصيلاً عن المفهوم المنقح للوجود الدولي المتعدد الأبعاد في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يتضمن ثلاثة تعديلات هامة للاقتراح السابق. أولاً، ستضطلع قوة عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي بمهام ووظائف العنصر العسكري خلال الأشهر الاثني عشر الأولى من نشر القوة. ويعقب ذلك إبرام اتفاق متابعة يشمل إقامة عملية محتملة تابعة للأمم المتحدة خلفاً للعنصر. ثانياً، لن يكون هناك تدخل مباشر للوجود الدولي المتعدد الأبعاد في المنطقة الحدودية. ثالثاً، سيواصل رجال الشرطة والدرك التشاديون الذين يسهرون على حفظ القانون والنظام في

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٧٣٤ المعقودة في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٣٤ المعقودة في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون "الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية"، وتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧ بشأن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى<sup>(٨)</sup>. وأوضح الأمين العام في تقريره أن السلطات في تشاد قد أعربت عن قلقها بشأن العنصر العسكري من الوجود المتعدد الأبعاد للأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، على النحو المبين في تقريره المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وأضاف أن التقرير الحالي يستند

(٧) S/2007/97.

(٨) S/2007/488.